

جواز التفتة قوله لعدم تحقق الماتة وقد عارضه بان الاصل في القرآن الحرمة حيث يتحقق المبيع وفي
حواشي كتبه له الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشعبي الطلما وفي الحواشي التي
للها توافقه نقل في الهامش عن الربيع بن ابي نعيم وهو اكثر من اقران اوله فاقه شرحه
تغليب الجواز على التحريم وفي الحواشي الخطيب قياس ما قاله في الاثر من انه لو شك في العبد انما هو
ليس له التحريم هنا عندنا لشك في ان القرآن اولا ولا في كونه من الفرق انتهى وقال القليوبي في حواشي
المجلد الثاني وبارحم على الاصح كما لو شك في الكثرة ثم قال تعلم ان محل الخلاف انما هو التحريم في حواشي
شرح المجلد الثاني وبارحم من العلة انه لو شك في اقصديه الدراسة او التبرك انما يحرم تعظيم الكثرة
انتهى واعلم انه حيث لم يحرم المسواج كما اذا كان التفسير اشراد حمله مع التابع بشرطه كره الخلاف في الامة
قوله وتصير محمولة على العود والحصار الذي يظهر ان الورقة اذا كانت مشتملة في المصحف لم يصب
قلها بالعود مطلقا وان لم تكن مشتملة فان حملها على العود بان انفصلت عن المصحف حرم والا فلا
هكذا افهمه الفقير من كلامهم **قوله** التفتة لان انفصلت الورقة عن المصحف حرم اتفاقا كما هو ظاهر انتهى
كالواقف كره على يد وقابها ورقتهم وان لم تفصل انتهت فقوله انفصلت الورقة عن المصحف لانها اذا
دامت منها مشتملة في المصحف لا يفتانها انفصلت على العود وعبارة فتح الجواد بعد كلامه ومنه
ان الورقة لو ارتفعت على العود لانفصالها حرم انتهت ومثلها عبارة الامداد وعبارة شرح العباد
لان انفصلت الورقة عن العود حرم وهو مراد الربيع والالم يحرم وهو مراد النووي ولعل ذلك التفسير
اقرب الى الحق فينبغي ان يكون الجمع به اولى انتهى وفي النهاية لجمال الربيع وسواء في ذلك كانت الورقة
قائمة فصحى به اولى لم تكن كذلك خلافا لابن الاستاذ ومن تبعه لما في القول به من اجالة الخلفان
وفي حواشي العلامة ابن قاسم على شرح المنهج قوله اوله وان ارتفعت الورقة بقاها على
العود اذا كانت مفضولة عن غيرها حيث كان بعد قلبا كذا اجتهد حواشيه وقد نازع شيخنا
الدين الكنتاني النووي حيث رجح الجواز بانه غير حرام ولا ما سفق فقال هذه اربعة للس فاما حرم
يقرب الورقة (رفعها) حاله القلب من جهة الوجهة فيكون المنع عند انفصالها وما قاله النووي
الراجح عنده وللا علم هذه اهل الذي ظهري والله اعلم بحقا من الاحوال **قوله** وكتابه اي وحمل
كتابه للبحث ومثله الجنب حيث لا من ولا حواشيه ولو جاز كما في به النووي بان اوجب حشفته في
او اوجب فيها واشارة لشارح بلو الخلفان في ذلك فقد قال في العباد فيه وقته وقال الزركشي في تفسيره
لانها لا تكسر فلما استحق على قياسه يجوز تكبيره من اللبث في المسجد وهو بعيد اذا اضره وسببه
لخوه الاستسوي فقال لم اجد نصرا يحتمل الميز في حال الكتابة والقياس المنع لانها تادع وحكمها الخلف
انتهى واستحسنه شيخ الاسلام زهير بن ابي حنيفة والوقوي جدا كما لا يخفى وتعليق الجواز في الحديث مشتق
مظهره اريد التوقف في الكتابة وافق النووي ايضا حلقه قراءة ومكث في المسجد مع العباد
عنه الزركشي نفسه واقدم **قوله** الحاجة تعلمه تزداد في التفتة ودرسه ووسيلتها كمال المكتبة
به العلم يعلم منه فيما يظهر انتهى ومثله في نهاية لجمال الربيع علي قال ابن قاسم في حواشيه شرح
منها محل العبد الصغير وصحيفة السيد الصغير مع المكتبة لان العبد ليس يتعلم وفاقا في ذلك الماشي

طوبى من ارتكب وفي حواشيه الشرا ملى على النهاية اذ اقره للدراسة بان كان حافظا او كان يتعا
مفقا الا يحصل به لفظ عادة وفي الراجح ما يقتضيه التحريم فنقطن ان ذلك فانه لم يكن اذ حفظه الغزبي
في رسم على حجر في اثباته كلامه نصد والوجه انه لا يمنع من حمله ومسح القارة فيه نظر وان كان حافظا عن
ظهر قلب اذ اذ ان القارة فيه نظرا فائقة ما في مقصوده كالاظهار على حفظه وتقوية حقه بعد ذلك
مدح حفظه وقد ريفه لانتها في لا مكان حرم ما في الراجح على اعادة التعبد المحض وما نقله سمي اذ اذ اذ اذ اذ
تخمينه يعود على الحفظ كما اشعر به قوله لاستظهار انتهى ويجوز الدراسة ولو كانت في غير المكتبة قال الشارح في
الاجاب والتقدير به في كلام كثير للقال **قوله** فحرم تكبيره لقال في الاجاب يجب على الولي وعينه في
منه ثم قال ويؤيده جزمه بعمدة تكبيره دخول المسجد للتاكيس والمصحف اعظم مرتبة كما في القرآن قال
ثم يحرم تكبيره غير الميز منه كما حجة تكلمه اذا كان يحضن نحو الولي المامن من ان يتركه حينئذ قال في الجوز
قال القاضي والاعمق الصبيان من نحو الولا بالاقدم ومنه يؤخذ انه ممنوع ايضا من نحوها بالبعث
وبصرف ابن العباد وورد النهي لكنه ضعيف فيلوجبه بالاقدم ومنه تكبيره ممنوع عليه مستهينا به
وانه ان تصار المصنوع فيما مر على البالغ ان الكافر كالمسلم في حرمته حمل نحو المصحف ومسح فتمت منها وان جاز
تعليمه بقية الا في على الوجب كما اقتضاه كلام الماوردي وعينه ويرى بان حرمة نحو المصحف اعم من القارة
بديل حملها للبحث بخلاف حرمه ثم رابته في الجموع والبيات والتحقق صرح بمنع من مسحه ثم فصل في تعليمه
بين من رجح اسلامه والمعاند وغيرهما وهذا امر به في ذكره من حرمة مسحه مطلقا وفي حواشيه التفتة
تاق تعليمه وهو ظاهر كلامهم وقضية التعليم خشية الانتهاك احتياجا وان وضاه الولي في اهل
انتهى وقد علمت سابقا عن الابعاد خلافا وفي حواشيه القليوبي في الحواشيه لا يشعر بالاهانة
كالبعث على اللوح لمحوه لانه اعانة انتهى وهو مخالف لما سبق من الابعاب وفي حواشيه الربيع
ان يرسل على جواز محو الكتاب بالمعظم بالمصاحف سواء وصل المصاحف المكتوب بيا او بسطة ام بام
فاجاب بان له ذل مطلقا حيث قصد يد الاعانة على نحو الكتابة انتهى حروبه وفي حواشيه الشارح
هل يجوز للقارئ في المصحف الشريف ان يجعل على اصبعه من ريقه ليمس انقلاب الاوراق ام لا فاجاب
بحرمه من المصحف باصبعه عليه ريقه اذ يحرم ايضا ليقه من المصاحف التي من اجزاء المصحف هذا
هو الذي يظهر فيما على حرمته وصول ذلك الى شي من اجزاء المسجد بل هو اولى لان المصحف اعلا واعظم
حرمته من المسجد فان قلت ان ذلك قال والكل كما حيث كان على الاصبع ريقه بلوثة الورقة اما اذا خرق الرقا
حيث انفصل منه شيء بلوثة الورقة فلا حرمة له وفي العباد لا يحتمل مع صبي ميمز محدث نحو من صحن
يتعلم منه بارتدب قال الشارح في شرحه منع منه ولو نزلت الى حرمه كحرمه ببعضهم ويوجب بان
في حواشيه حرمه من خلاف من ارجحه منع احراما له انتهى وفي فتح الجواد ومع ذلك ليس منع منه
وغيره الامداد له وليس للولي والمعلم منع من نحو حرمه مع ذلك مطلقا وان جاز له انتهى وقد اذ في
شرح الرض وعينه وان قصد التبرك اشارة بان الامة على ابن العباد قال في الامداد خلافا لقول ابن قاسم
له من التبرك انتهى وفي الاجاب وقول ابن العباد وقضية هذه حرمة مسحه التبرك وهو باطل لا
ضرب كما اقتضاه صرح كلامهم بين حمله الدراسة والتبرك ونقله من مكان مرود وتلقا وتبها انتهى **قوله**